



## الجلسة ٦٦٠٥

الثلاثاء ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري . . . . . (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركن ألمانيا . . . . . السيد فيتغ البرازيل . . . . . السيدة فيوتي البرتغال . . . . . السيد كابرال البوسنة والهرسك . . . . . السيدة مارينتشتش جنوب أفريقيا . . . . . السيد سانغكو الصين . . . . . السيد تيان لين فرنسا . . . . . السيد بريانس غابون . . . . . السيد ميسون كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو لبنان . . . . . السيد سلام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت نيجيريا . . . . . السيد أونوو الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ديكارلو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس  
الأمن (S/2011/488)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة

من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2011/488)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من

النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا وإسرائيل وإيطاليا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/545،

التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2011/488، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ آب/

أغسطس ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس

مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على

مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار

للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة

والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا،

كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة

الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت

١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه

القرار ٢٠٠٤ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في

الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرنا لقوة الأمم

المتحدة المؤقتة في لبنان وقيادتها وأفرادها، نساء ورجالا، على

تفانيهم وخدماتهم. ويشيد لبنان بالجهود والتضحيات التي

يبدلها أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان العاملين في

الجنوب اللبناني ويعرب عن تقديره لكل البلدان المساهمة

بالقوات، وكثير منها ممثلة حول هذه الطاولة، بما في ذلك

الرئاسة. ويعلق لبنان أهمية كبيرة على تعزيز التنسيق والتعاون

مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفقا لقواعد الاشتباك

المتفق عليها بغية كفاءة التنفيذ السليم للمهمة المسندة إليها.

ويود لبنان أيضا أن يكرر التزامه بتنفيذ القرار ١٧٠١

(٢٠٠٦) بكامله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل

إسرائيل.

السيد واكسمن (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أشيد بكم على قيادتكم

القديرة لمجلس الأمن في هذا الشهر.

أود أن أبدأ بتقديم تعازي إسرائيل لكل أولئك الذين

تأذوا من الهجمات المروعة على مقر الأمم المتحدة في أوجا،

نيجيريا، في الأسبوع الماضي.

داخل القرى المدنية والمناطق السكنية. وهذه التطورات تحدث في منطقة عمليات القوة وفي المناطق الأخرى المكتظة بالسكان في لبنان. وإن القواعد الإرهابية لحزب الله ومواقفه للإطلاق ومراكز تخزينه للقذائف موجودة في حوار المدارس والمستشفيات والمنازل والمساحد - وأحيانا داخلها.

ويشكل هذا الاستغلال للمدنيين كدروع بشرية انتهاكا جسيما للقانون الدولي. وقد قدمت إسرائيل إلى المجتمع الدولي، في مناسبات عديدة، معلومات تفصيلية عن هذه الانتهاكات، غير أنها لا تزال مستمرة. ويجب بذل المزيد من الجهود المتضافرة من أجل التنفيذ الكامل للفقرة ٨ من القرار ٢٠٠٤ (٢٠١١)، الذي اعتمد للتو، التي تدعو جميع الدول إلى

”أن تدعم وتحترم على نحو تام إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخلو من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة“.

إن السلطات اللبنانية تتحمل مسؤولية خاصة عن وضع حد لهذه الانتهاكات المتعاقبة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ثالثا، لا تزال إسرائيل تشعر بالقلق من العنف الموجه ضد القوة المؤقتة ومحاولات حزب الله المستمرة لعرقلة حركة القوة وعملها. ويتضح من التقارير الدورية عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن حزب الله يستغل منذ فترة طويلة من يسميهم بالمدنيين لعرقلة قدرة القوة المؤقتة على العمل. وهو يستخدم مجموعة من الأساليب، بما فيها القذف بالحجارة وتهديد القوة المؤقتة بالأسلحة والاستيلاء على المعدات. ويشكل الهجومان الإرهابيان الأخيران على القوة المؤقتة في ٢٧ أيار/مايو و ٢٦ تموز/يوليه تصعيدا خطيرا للعنف الموجه ضد القوة وينبغي النظر إليه بجدية بالغة.

لا يمكن أن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي موقف المتفرج بينما يواصل حزب الله عرقلة عمل القوة

ترحب إسرائيل باعتماد القرار ٢٠٠٤ (٢٠١١) وتحديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. فالقوة تضطلع بدور حيوي في تعزيز الاستقرار في منطقتنا. وأود أن أعرب عن تقدير إسرائيل لأفراد القوة وقادتهم والبلدان المساهمة بالقوات وإدارة عمليات حفظ السلام. إن إسرائيل ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

مع ذلك، وبينما نجتمع هنا اليوم، ثمة تهديدات خطيرة للسلام والأمن في لبنان تقف حائلا دون تنفيذ ذلك القرار. وأود أن أسلط الضوء في هذه الجلسة على أربعة من تلك التحديات.

أولا، يواصل حزب الله بسرعة بناء ترسانته من الأسلحة المتطورة وتوسيع وجوده العسكري في جميع أرجاء لبنان، بما في ذلك جنوب نهر الليطاني. وتوجد عشرات الآلاف من القذائف والصواريخ المتطورة في أيدي تلك المنظمة الإرهابية الآن. إن ترسانته المتعاظمة تضع أغلبية المدنيين الإسرائيليين في ظل شبح التعرض للهجوم.

ويسعى حزب الله إلى حيازة أسلحة أكثر تطورا من خلال النقل والتنسيق المشترك للأسلحة غير المشروعة التي تمده إيران بها وتيسر سوريا تسليمها إليه مباشرة عبر الحدود السورية اللبنانية. وتدرك الأمم المتحدة وآخرون في المجتمع الدولي نطاق وحجم عمليات التسليم تلك. ورغم ذلك لم يتم إنفاذ الحظر الحالي المفروض على الأسلحة، ولم يتحقق أي تقدم في نزع سلاح حزب الله والمليشيات الأخرى وتفكيكها، حسبما تقتضيه قرارات مجلس الأمن. وإن إسرائيل تنظر إلى هذا الجمود بقلق شديد.

وتتعلق المسألة الثانية التي تثير قلق إسرائيل بأساليب حزب الله الملتوية التي تستغل المدنيين اللبنانيين لمواصلة نشاطه الإرهابي المستهدف للمدنيين الإسرائيليين. ومنذ نشر قوات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ٢٠٠٦، تحولت طريقة عمل حزب الله إلى وضع بنيتة التحتية العسكرية عمدا

صعبة في بيئة صعبة من أجل تعزيز السلم والأمن للجميع في المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل لبنان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): بعد مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكما قلت، فلا تزال حكومة لبنان، ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار المذكور برمته، وتناشد الأمم المتحدة بإهاء الانتهاكات الإسرائيلية وتهديداتها لسيادة لبنان للتمكين من تنفيذ القرار والانتقال من الحالة الخطيرة المتمثلة في توقف الأعمال القتالية إلى وقف دائم لإطلاق النار. لقد كرر رئيس وزراء لبنان هذا الالتزام خلال زيارته إلى جنوب لبنان في ١٦ تموز/يوليه.

ونعتقد أنه يجري تفويض هدف وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في كل مرة تنتهك فيها إسرائيل مجالنا الجوي، وفي كل مرة تنتهك فيها حرمة مياها الوطنية، وفي كل مرة تضع فيها عقبة أمام تمييز الخط الأزرق. مرارا وتكرارا تستغل إسرائيل مزاعم تهريب السلاح لكي تنتهك بصورة منهجية سيادة لبنان. وطالبنا مرات عديدة بتقديم الدليل للسلطات اللبنانية ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، من خلال الآلية الثلاثية، من أجل التحقق واتخاذ إجراء فوري. مرة أخرى، يكرر الأمين العام في آخر تقرير له عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الحقيقة المعروفة جيدا "وحتى الآن، لم تتلق اليونيفيل أي دليل على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة عملياتها، ولم تعثر على أي دليل على ذلك". (S/2011/406، الفقرة ٢٧).

هل أنا بحاجة إلى تذكير المجلس بالاستخدامات غير المناسبة للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين في جنوب لبنان؟ فحسي هنا أن أشير إلى المظاهرات التي جرت يوم ١٥ أيار/مايو. ومما لا يمكن دحضه أن كل ضحية لرصاصات إسرائيل كانت من المدنيين العزل. وربما قام المدنيون العزل بإلقاء الحجارة عبر الخط الأزرق، غير أنهم

المؤقتة. ورغم أن بصمات حزب الله مطبوعة على كل هذه العرائيل الواضحة، فإن اسمه نادرا ما يرد في تقارير الأمم المتحدة. ولا بد أيضا للمجتمع الدولي من أن يكفل أن تمتلك القوة المؤقتة ما يلزمها من المعدات والجنود للاضطلاع بولايتها بفعالية.

أخيرا، تواصل حكومة لبنان، رغم التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، اتخاذ إجراءات استنزافية على طول الخط الأزرق. وفي ١ آب/أغسطس، أطلق جندي من القوات المسلحة اللبنانية النار على قوات الدفاع الإسرائيلية الموجودة جنوبي الخط الأزرق. وهذا لم يكن حادثا منعزلا، وكان من حسن الصدف أنه لم يسفر عن خسائر بشرية. وأود أن أذكر المجلس بأنه في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، في حادث مماثل، أطلقت القوات المسلحة اللبنانية النار وقتلت قائد الكتيبة، المقدم دوف هاراري، وهو احتياطي في قوات الدفاع الإسرائيلية.

ونتوقع من حكومة لبنان منع وقوع هذه الحوادث في المستقبل. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يقوم بعمل لمنع المزيد من الاستفزازات وأن ينقل رسالة واضحة إلى لبنان مفادها أن مثل هذه الهجمات تنطوي على إمكانية خطيرة للتصعيد. وفي هذا الصدد، ترحب إسرائيل بتحديد الدعوات إلى جميع الأطراف في قرار اليوم من أجل احترام الخط الأزرق برمته وأن تواصل العمل مع اليونيفيل على توضيح الخط الأزرق بأكمله. وهذه الجهود جزء لا يتجزأ من ضمان الاستقرار الإقليمي، وندعو لبنان إلى التمسك بالتزاماته الدولية في هذا الصدد.

إن وجود اليونيفيل في جنوب لبنان يؤدي دورا لا غنى عنه في تعزيز الاستقرار في منطقتنا. وفي الختام، أود أن أكرر تأييدنا لقرار اليوم، ونعرب عن تقديرنا العميق لجميع البلدان المساهمة بقوات، ونؤكد تقديرنا المخلص للرجال والنساء العاملين في اليونيفيل والذين يقومون بمهمة

مصدرا آخر للتوتر. أود أن اشدد هنا على أن حكومتي قد تناولت هذه المسألة الحساسة بمنتهى المسؤولية وبتطابق مع حقها والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن، ندرك أنه مضي أكثر من عام على تعيين حدود لبنان البحرية الجنوبية والجنوبية وفقا لالتزاماته بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد أودعت لبنان خرائطها ونسقت مع الأمين العام، في امتثال كامل للقواعد والإجراءات الدولية المعمول بها. وبعد مرور عام على إيداع لبنان للوثائق تدعي إسرائيل التي ليست طرفا في الاتفاقية بتأكيد حقها المزعوم في المناطق الساحلية التي تتضمن جزءا كبيرا من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، مما يشكل مرة أخرى تعديا على حقوق بلدي السيادية.

أود أن اختتم كلمتي بالتشديد على أن لبنان، بوصفه بلدا مضيفا، يعتبر سلامة وأمن اليونيفيل وموظفي الأمم المتحدة أولوية. لذلك فإن السلطات اللبنانية لم تدن الهجمات على اليونيفيل في ٢٧ أيار/مايو و ٢٦ حزيران/يونيه فحسب، بل شرعت أيضا في إجراء التحقيق لتقديم الفاعلين إلى العدالة. وانطلاقا من نفس الروح، شدد المجلس الأعلى للدفاع، في بيانه الذي أصدره بتاريخ ١٢ آب/أغسطس على تنسيقه وتعاونه مع اليونيفيل وحماية تحركاتها في لبنان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

قبلوا بإطلاق الرصاص عليهم، والرد الإسرائيلي المهلك غير متناسب تماما. وربما وصل البعض إلى الشريط الفني، ولكن مما لاشك فيه أنهم مدنيون عزل وقد أطلق عليهم الرصاص جميعا وهم على الأرض اللبنانية، مما يتعذر مرة أخرى الدفاع عن رد إسرائيل. وحسي هنا أن اقتبس مرة أخرى من تقرير الأمين العام:

”وشكل إطلاق قوات الدفاع الإسرائيلية الذخيرة الحية على المتظاهرين عبر الخط الأزرق، والذي أدى إلى خسائر في أرواح المدنيين وإلى عدد كبير من الإصابات، انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولم يكن متناسبا مع التهديد الموجه للجنود الإسرائيليين“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

أود أيضا أن أذكر المجلس بأنه قبل ١٠ شهور أبلغنا السيد مايكل ويليامز، بقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي، المتعلق من حيث المبدأ، بالانسحاب من قرية العجر. قلنا عندها سنصدق ذلك عندما نراه. فها نحن هنا مرة أخرى بعد انقضاء ١٠ شهور أخرى، وكل رآه الأمين لعام يذكره في تقريره بوضوح وهو أن إسرائيل ”واصلت احتلالها للجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). لا يجب إقفال الفصل المتعلق بقرية العجر فحسب، بل أيضا يجب أن تقفل وإلى الأبد الفصول المتعلقة بمزارع شبع وتلال كفر شوبا. ونشجع الأمين العام على تكثيف جهوده الدبلوماسية لضمان انسحاب إسرائيل من هذه المناطق.

وأود الآن أن أتطرق إلى تعيين الحدود المتعلقة بالمياه الإقليمية اللبنانية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، التي تمثل